

حقوق الطبع محفوظة للمؤلف

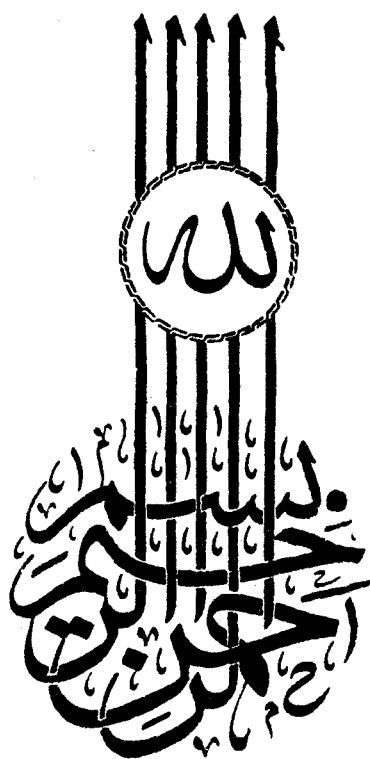
الطبعة الأولى

١٤٠٢ هـ

المطبعة العربية الحديثة

٨ شارع ٤٧ بالنقطة الصناعية بالمباسية

تليفون : ٨٢٦٢٨٠ القاهرة



« أجمع أهل العلم : الفقهاء وغيرهم : أن رجلاً لو حلف بالطلاق أن جميع ما في كتاب البخاري مما روي عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ، قد صح عنه ، ورسول الله صلى الله عليه وسلم قاله ، لا شك فيه ، لا يحنث ، والمرأة بحالها في حباته » .

الحافظ أبو نصر الوائلي السجزي

« لو حلف إنسان بطلاق زوجته : أن ما في كتاب البخاري ومسلم مما حكما بصحته من قول النبي صلى الله عليه وسلم ، لما ألزمته الطلاق ، ولا حنث ، لإجماع علماء المسلمين على صحتهما » .

إمام الحرمين

« أهل الصنعة مجمعون على أن الأخبار التي اشتمل عليها الصحيحان مقطوع بصحة أصولها ومتونها . ولا يحصل الخلاف فيها بحال ، وإن حصل فذاك اختلاف في طرقها ورواتها .

فمن خالف حكمه خبراً منها . وليس له تأويل سائغ للخبر ، نقضنا حكمه ، لأن هذه الأخبار تلقفتها الأمة بالقبول » .

أبو إسحق الإسفراييني

« أجمعت الأمة على صحة هذين الكتابين ، ووجوب العمل بأحاديثهما » .

الإمام النووي

« ليس تحت أديم السماء كتاب أصح من البخاري ومسلم بعد القرآن » .

الإمام ابن تيمية

« أما الصحيحان : فقد اتفق المحدثون على أن جميع ما فيهما من المتصل المرفوع صحيح بالقطع ، وأنهما متواتران إلى مصنفيهما ، وأنه كل من يهون من أمرهما فهو مبتدع ، متبع غير سبيل المؤمنين » .

شاه ولي الله الدهلوي

« إن مزية الصحيحين ثابتة ثبوت الجبال الرواسي ، لا ينكرها إلا غمر يزري بنفسه وهو لا يشعر » .

طاهر الجزائري

بِسْمِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

مقدمة

الحمد لله الذى خلق السموات والأرض ، وجعل الظلمات والنور ،
ثم الذين كفروا بربهم يعدلون .

والحمد لله الذى لا يُؤَدِّى شكرُ نعمة من نِعَمِهِ إِلَّا بنعمة منه ،
توجب على مُؤَدِّى ماضِي نِعَمِهِ بِأَدَائِهَا: نعمةٌ حادثةٌ يجب عليه شكرُها .
ولا يبلغ الواصفون كُنْهَ عَظَمَتِهِ ، الذى هو كما وصف نفسه ،
وفوق ما يصفه به خلقه .

أَحْمَدُهُ حَمْدًا كما ينبغي لكرم وجهه وعِزِّ جلاله ،
وَأَسْتَعِينُهُ استعانةً من لا حَوْلَ له ولا قُوَّةَ إِلَّا بِهِ .
وَأَسْتَهْدِيهِ بهداه الذى لا يَضِلُّ من أَنْعَمَ بِهِ عَلَيْهِ .
وَأَسْتَغْفِرُهُ لما أَزَلَفْتُ وَأَخْرْتُ : استغْفارَ من يُقِرُّ بعبوديته ، ويعلم
أنه لا يغفر ذَنْبَهُ ولا يُنْجِيهِ مِنْهُ إِلَّا هُوَ .

وَأَشْهَدُ أَنْ لا إِلَهَ إِلَّا اللهُ ، وحده لا شريك له ، وأن سيدنا محمدًا
عبدَه ورسولَه صلى اللهُ عليه وآله وسلم : خيرُته المصطفى لوجيه ، المنتخبُ
لرسالته ، المفضَّلُ على جميع خلقه ، بفتح رحمته ، وختم نبوته ، وأعمُّ
ما أُرسل به مرسلٌ قبله ، المرفوعُ ذِكْرُهُ مع ذكره فى الأولى ، والشافعُ
المشفَّعُ فى الأخرى ، أَفْضَلُ خَلْقِهِ نَفْسًا ، وَأَجْمَعُهُمْ لِكُلِّ خُلُقٍ رَضِيهِ فى
دين ودنيا ، وخيرُهُم نَسَبًا ودارًا .

فصلّى الله عليه كلما ذكره الذاكرون ، وغفل عن ذكره الغافلون ،
وصلى عليه في الأولين والآخرين ، أفضّل وأزكى ما صلى على
أحدٍ من خلقه ، وزكنا وإياكم بالصلاة عليه ، أفضّل ما زكى أحداً
من أئمة بصلاته عليه ، والسلام عليه ورحمة الله وبركاته ، وجزاه الله
عنا أفضل ما جرى مرسلًا عن من أرسل إليه ، فإنه أنقذنا به من
الهلكة ، وجعلنا في خير أمة أخرجت للناس ، دائنين بدينه الذى ارتضى ،
واصطفى به ملائكته ومن أنعم عليه من خلقه ، فلم تُمس بنا نعمة ظهرت
ولا بطنّت ، نلنا بها حظًا في دين ودنيا ، أو دُفع بها عنا مكروه فيهما
وفي واحد منهما : إلّا ومحمدٌ صلى الله عليه وآله وسلم سببها ، القائدُ
إلى خيرها ، والهادي إلى رشدها ، الذائدُ عن الهلكة ومواردِ السوء في
خلاف الرشد ، المنبّه للأسباب التي تورّد الهلكة ، القائمُ بالنصيحة
في الإرشاد والإنذار فيها ، فصلّى الله على سيدنا ونبينا محمد وعلى
آل سيدنا محمد ، كما صلى على سيدنا إبراهيم وآل سيدنا إبراهيم ،
إنه حميدٌ مجيدٌ (١) .

إن الله تعالى فرض على الناس طاعة رسوله صلى الله عليه وآله وسلم ،
وألزمهم الانتهاء إلى حكمه ، فمن قبل عن رسوله صلى الله عليه وآله وسلم
فبفرض الله قبل .

كما جعل الله تعالى طاعة رسوله محمدٍ صلى الله عليه وآله وسلم عينَ
طاعته تعالى ، وحكمه صلى الله عليه وسلم حكمه تعالى ، ومبايعته صلى الله
عليه وآله وسلم مبايعته تعالى ، فمن قبل عن رسول الله صلى الله عليه
وآله وسلم فعن الله قبل ، لما افترض الله من طاعته ، كما من قبل عن الله

(١) مقتبس من كلام الإمام الشافعى رحمه الله تعالى الموجود في مقدمة « الرسالة » له .

فرائضه في كتابه قبل عن رسوله صلى الله عليه وآله وسلم سننه بفرض الله طاعة رسوله على خلقه ، والانتهاى إلى حكمه .

والآيات في وجوب طاعة النبي الكريم صلى الله عليه وآله وسلم كثيرة ، سواء المقتترنة بطاعة الله تعالى أو المعطوفة عليها .

كما جعل سنته صلى الله عليه وآله وسلم وخياً يوجيه إليه ، لأنه المتكفل بحفظه وعصمته ، ولم يتركه لغيره ، كما جعل تعالى من مهام النبي الكريم صلى الله عليه وآله وسلم تعليم الحكمة - وهى السنة - المعطوفة على الكتاب .

لقد علم الصحابة الكرام رضي الله عنهم أن ما ثبت عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم هو اللازم لجميع من عرفه ، لا يقويه ولا يوهنه شيء ، بل الفرض الذي على الناس اتباعه ، ولم يجعل الله تعالى هذا لأحد من خلقه سواه ، كما لم يجعل لأحد معه أمراً يخالف أمره .

فحفظ الصحابة الكرام رضي الله عنهم سنة نبيهم صلى الله عليه وآله وسلم بشكل لم يعهد له تاريخ البشرية مثيلاً ، فنقلوا لنا كل ما صدر عن نبيهم صلى الله عليه وآله وسلم - من قول أو فعل أو تقرير - بالإضافة إلى نقلهم وصفه الشريف عليه وآله الصلاة والسلام .

لقد نقلوا أموراً عرضية لا تخطر على بال ، ولكنه الحب الذي جعلهم ينظرون إلى ما يصدر عنه صلى الله عليه وآله وسلم على أنه دين يجب أخذه ونقله والعمل به ولا يصح العنود عنه ، أو التخاذل ، متمثلين في ذلك كله أمر الله عز وجل .

ومن حفاظهم عليها : ذلك التطبيق الدقيق الذي فعلوه ، والإنكار الشديد على كل من خالفها - ولو كانت المخالفة يسيرة - بالإضافة إلى تدوين بعضهم لما سمعه من النبي الكريم صلى الله عليه وآله وسلم .

ومن حفاظهم عليها : احتجاجهم بالكتاب الكريم على حُجَّتِها ووجوب تطبيقها ، وتذاكرهم إياها في مجالسهم . ورحلاتهم من أجل سماعها ، والتثبت في روايتها ...^(١) .

ثم فعل التابعون وتابعوهم بإحسان كذلك . واشتركوا جميعاً في الأجر في الدفاع عنها ، والرد على الزنادقة والمغرضين والمشككين في حجيتها . وبدأ علماءهم في تدوينها - مع حفظهم لها في صدورهم ، وتطبيقهم لها عملياً في حياتهم - حتى قل أو ندر وجود عالم ليس له مؤلف أو مؤلفات حتى عصر التدوين .

فظهرت الموطآت ، ثم المصنفات ، ثم المسانيد ، والمجامع ... وهكذا .

وكان الأئمة الكرام يجمعون في كتبهم الأحاديث النبوية مضافاً إليها أقوال الصحابة والتابعين ، حتى جاء الإمام محمد بن إسماعيل البخاري رحمه الله تعالى وأسكنه فسيح جنته ، فأفرد الأحاديث عن غيرها ، وميز الصحيح عن غيره ، وألف كتاباً مختصراً - بإشارة شيخه إسحق بن راهويه رحمه الله - بجمع بعض ما صح عنده من الأحاديث ، ولم يستوعب كل ما صح عنده ، ولم يلتزم ذلك ، كما لم يلتزم أن يروي عن كل ثقة عنده ، لأن القصد عنده هو تأليف كتاب مختصر . لا جميع ما صح عنده ، وإلا فقد ثبت عنه أنه يحفظ مائة ألف حديث صحيح . ومائتي ألف حديث غير صحيح . وكتابه هو « صحيح البخاري » .

(١) انظر « بدعة دعوى الاعتماد على الكتاب دون السنة » للمؤلف :

ثم فعل من بعده تلميذه وخريجه وزميله الإمام مسلم بن الحجاج القشيري رحمه الله تعالى وأسكنه فسيح جنته ، ففعل مثل ما فعل الإمام البخاري ؛ حيث جمع بعض ما صح عنده - ولم يضع في كتابه كل ما صح عنده - .

لقد كان البخاري ومسلم رحمهما الله تعالى أعلم أهل عصرهما ، وهما في الحفظ والضبط والانتقان والرواية وعلل الحديث والجرح والتعديل ، في الدرجة العليا . المشهود لهما بذلك عند من عاصرهما ومن جاء بعدهما . وقد عرضا كتابيهما - تمثيلاً مع عادة أهل العلم والفضل - على بعض شيوخهما وأقرانهما فأقروهما على ذلك . فكان بمثابة الاتفاق من أهل عصرهما على هذين الكتابين .

وقد سبر علماء الحديث هذين الكتابين بعدهما - مع ما كان عليه مؤلفاهما من الحفظ والضبط والأمانة - واعتنت الأمة بهما اعتناءً عجيلاً لا يزيد عليه إلا اعتناؤهما بالقرآن الكريم . فكم من مستخرج ، ومختصر ، وشارح ، ومحش ، حتى زاد ما كتب عنهما على المئات .

فاتفقت كلمة المحدثين على أن أعلى درجات الحديث الصحيح : ما اتفق عليه البخاري ومسلم ، ثم ما انفرد به البخاري ، ثم ما انفرد به مسلم^(١) ثم ...

كما اتفقت كلمة علماء الحديث على أن أصح كتب الحديث قاطبة ، بل أصح الكتب بعد كتاب الله تعالى البخاري ومسلم^(٢) .

(١، ٢) خلافاً لبعض المغاربة وأبي أحمد النيسابوري حيث قدموا صحيح مسلم على صحيح البخاري . وهذا لا يضر طالما المفارقة بينهما ، مع إضافة موطأ الإمام مالك رحمه الله في أحاديثه المتصلة المرفوعة .

كما اتفقوا على أن كل حديث فيهما فقد تجاوز القنطرة . وأما ما انتقد عليهما فلم ينزله عن مرتبة الصحيح ، وإنما انتقد بناءً على قواعد الشيخين ، أو على قواعد ضعيفة كما سألينه إن شاء الله تعالى .

كما أن مما لا بد من معرفته أن أغلب أحاديث الصحيحين قد اتفق عليها عندهما .

كما أن مما لا بد من معرفته أن أغلب متون هذين الكتابين متواترة ، وهي مروية من طرق أخرى غير طرق هذين الكتابين .

كما أن الأمة قد تلقت هذين الكتابين بالقبول ، فمنذ زمن مصنفيهما والكتابان يزدادان مكانة في نفوس المسلمين .

ومع هذا فقد ظهر في العصر الحالي أناس تتلمذوا على أيدي اليهود والنصارى ، فسأهم كما ساء أسياهم من قبل سلامة الإسلام وصفائه ، وما بذله الأئمة السابقون في تثبيت هذا الصفاء ، فصار هواهم الطعن في السنة الشريفة ، والنيل منها ، تقليدًا لما جاء من المستشرقين ، وامتنالًا لأمر الحاقدين ، وإحياء لآراء الضالين الكفرة المنحرفين ، ورغبة في تشويه الدين ، وطعنًا في رسول رب العالمين ، صلى الله عليه وآله وسلم إلى يوم الدين ، وإيقاعًا في خيرة الخلق أجمعين ، بعد النبيين والمرسلين . وخبثًا وحقنًا على الإسلام ونبيه صلى الله عليه وآله وسلم ، وعلى المسلمين . فهم يزرون بأنفسهم ، ويخرجون بها من دائرة المسلمين وهم لا يشعرون .

كما أن منهم من قال ذلك بمحض التقليد ، ومنهم لأجل التجديد ، وكل هؤلاء أتوا بأمر عظيم ، وخطر جسيم . وبلوى بلية .

إن العداء للسنة النبوية قديم . فقد حاول المغرضون المشككون أن يشككوا في أهميتها ، ويطعنوا في حجيتها . وينالوا من مكانتها . ويهونوا من قدرها ، ولكن الله تعالى الذى تكفل بحفظ هذا الدين - فقال ﴿ إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ ﴾ ^(١) : والدين : كتاب وسنة ، إذ هي الشارحة والمبينة عن الله تعالى معنى ما أراد في كتابه . عدا عن كونها وحياً أوحى إليه صلى الله عليه وآله وسلم ، كما قال تعالى : ﴿ وَمَا يَنْطِقُ عَنِ الْهَوَىٰ إِنْ هُوَ إِلَّا وَحْيٌ يُوحَىٰ ﴾ ^(٢) - قد حفظ ذلك على مر العصور ، وذهبت أقوال المشككين أدراج الرياح ، ورجعوا يلعبون عن أجسادهم اللعنات ، وبقيت طعونهم سبة في وجوههم على مر التاريخ ، وبقيت السنة وستبقى كذلك - بإذن الله تعالى - محفوظة بحفظ الله لدينه ، رغم حقد الحاقدين ، وتشكيك المشككين ، وطعن المنحرفين ، وستعود طعون المعاصرين - بإذن الله تعالى - جراحات في شخصياتهم ، وسهاماً في قلوبهم ﴿ قُلْ مُوتُوا بِغَيْظِكُمْ ﴾ ^(٣) وكيف لا ، والله تعالى هو الحافظ والمتكفل بذلك .

إن أعداء الإسلام - من الكفرة اللثام - لما عرفوا جيداً أنهم لن يستطيعوا إخضاع المسلمين ، وإخراجهم من دينهم بقوة السيف والسلاح ، أوحوا إلى طلائعهم من المبشرين والمستشرقين أن يزعزعوا المسلمين في دينهم ، وهذه هي المهمة الرئيسية على حد قول زعيمهم « زويمر » لأن انتقال المسلم من الإسلام ودخوله في النصرانية ، يعتبر عندهم كرامة للمسلم !!! سبحانه ربنا .

(١) سورة الحجر : ٩ .

(٢) سورة النجم : ٣ - ٤ .

(٣) سورة آل عمران : ١١٩ .

لذا فقد ألف المبشرون والمستشرقون رسائل في الطعن بالسنة ، والنيل منها ، وأفنوا أوقاتاً كثيرة في ذلك ، وانتقل هذا الداء إلى بعض المسلمين المستغربين : باسم البحث العلمي تارة . وباسم التجديد تارة أخرى ، واسم الاستعلاء ، والتقليد ... وهكذا ، وقبل هذا وبعده : الحقد الدفين الذي استولى عليهم ، فاستغلوا غباوة بعض الأقلام المأجورة ، ولا تدري أنها حضرت قبورها بأيديها .

إن تلك الإدعاءات والطعون قد ظهرت بأشكال مختلفة ، لكنها كلها ترمى عن قوس واحدة ، فظهرت بشكل خطب في محافل ، وبشكل مقالات ظهرت في مجلات وجرائد ، وبشكل كتب طبعت ... إلخ .

وظهرت تارة في العداء الصريح للصحابة الكرام رضي الله عنهم ، وخاصة المكثرين منهم ، كإبي هريرة وابن عباس وعائشة وابن عمر وابن عمرو ...

كما ظهرت في العداء لرجال الحديث بعدهم ممن لهم وزنهم في الرواية والدراية ، كالزهري ...

وتارة باسم الحفاظ على الإسلام والغيرة عليه ، وتقريبه لغير المسلمين ، فطعنوا في كل حديث لا يوافق هوى غير المسلمين ^(١) ، أو المحسوبين على الإسلام .

وظهرت جماعات في المشرق الإسلامي وبعض الأقطار العربية تُسمي أنفسها « بالقرآنيين » ومذهبهم أن السنة لا يصح الاعتماد عليها ، وهي

(١) انظر « حديث الذبابة » للمؤلف : فقد خصصه للرد على هذا الافتراء والإنكار .

نفس الفكرة التي كان قد نادى بها بعض الزنادقة والرافضة في العصر العباسي - على اختلاف بينهم -

ووصل الأمر ذروته عندما تبنى أحد المسؤولين في بعض الأقطار الإسلامية الدعوة - وبشكل سافر - لمحاربة السنة النبوية الشريفة ، والنيل منها ، فنهى عن ذكرها على المنابر ، والاعتماد عليها ، ودرسها وتدريسها ، والمشتكى إلى الله عز وجل ^(١) .

وإذا كانت بعض تلك الكتب والمقالات والدعوات ، قد عممت الطعن بالسنة كلها ، فإن بعضها الآخر خصص للطعن بالصحيحين بالذات وذلك لما أشاعوه ويشيعوه - كذباً وافتراءً - بأن جمهور العلماء والمحدثين يشيرون إلى الاكتفاء بالصحيحين ... ثم يذكرون بعض الأحاديث التي لا توافق هواهم المنحرف ، فيطعنون بها ، ويشككون من بعد ذلك بالصحيحين . وهذا وإن كان افتراءً على الأمة ، وعلى علماء الحديث بالأخص - من ادعائهم الاعتماد عليهما فقط - إلا أنه أيضاً من أكبر عوامل الهدم والتخريب ، إذ كيف يُدعى إلى الاكتفاء بهما ، ثم يأتي الطعن بهما ، فماذا يبقى بعدهما من كتب الحديث .

لا شك أن الطعن بالصحيحين جريمة كبرى ، ورزية عظمى ، وبلية رزية ، ومعصية خطيرة ، وانحراف في السلوك والتفكير . وكيف لا يكون كذلك وهما أصح الصحيح ، فإذا طعن فيه ، فالطعن فيما بعده أسهل . وأمرأ على النفوس الضعيفة .

ولما للصحيحين من أهمية كبرى عند علماء المسلمين ، ومن ثم عند عامة المسلمين ، حيث تلقاهما علماء الأمة بالقبول ، وأجمعوا على العمل

(١) انظر « بدعة دعوى الاعتماد على الكتاب دون السنة » للمؤلف ، فقد خصصه للرد على هذه الفكرة الكافرة الخاقدة .

بهما ، وأنهما أصبح الكتب بعد كتاب الله عز وجل . وأنهما أصبح الصحيح بالنسبة للحديث ، ولا نعلم كتاباً - بعد كتاب الله تعالى - خدم ، ما خدم هذان الكتابان ، حيث كثرت الشروح والمستخرجات والمختصرات والحواشي والمستدركات والتعليقات . . . حتى زادت على المثات .

لهذا كله ، فإني أفرد هذا البحث عن « مكانة الصحيحين » .
وقد جعلت الكتاب في بابين .

الباب الأول : « الثناء عليهما »

وتحته عشرة فصول .

الباب الثاني : « الاعتراضات عليهما والرد عليها »

وتحته سبعة فصول أيضاً .

وقد تكلمت في الباب الأول عن : مكانة الشيخين . وعن طريقتهما في تأليف الصحيحين . وعن علو مكانة الصحيحين . وعن شروط الصحيحين . وعن مزايا الصحيحين . وعن أقسام أحاديثهما . وعن القطع بصحة أحاديثهما . وعن إفادتهما للعلم القطعي . وعن المستخرجات عليهما . وفائدة تلك المستخرجات . وأنهما لم يستوعبا جميع الصحيح ، وإنما أغلب أصبح الصحيح .

وتكلمت في الباب الثاني عن : إخراجهما لبعض من تكلم فيهما . وعن انفراد كل منهما بالإخراج عن بعض الشيوخ . وأنه فاتهما كثير من الحديث الصحيح . وعما انتقد عليهما في بعض الأحاديث ، والجواب عن ذلك إجمالاً وتفصيلاً . ثم أفردت للحديثين اللذين لم يجد ابن حزم رحمه الله لهما مخرجاً مبينين ، وكيف وجدت - مما نقلته عن أهل

الحديث - لهما مخرجاً . والحمد لله على فضله ، ثم تكلمت على بدعة محدثة لا عهد لأهل الحديث بها من قبل إلا في هذا العصر ، ألا وهي «التصحيح على الصحيحين» وعدم الثقة بهما والتطاول عليهما .

ثم تكلمت على شبهة أثارها بعض المعاصرين ألا وهي : إمكانية الاكتفاء بالصحيحين ونقل هذا - خطأً أو تغافلاً - في زعمه عن الجمهور وهو غير صحيح بل افتراء عليهم .

ثم أشرت في نهاية الكتاب إلى معرفة الحديث الموضوع - كما نص عليه علماء الحديث - ليتبين - للمسلمين جميعاً - أن ما ذكره ويذكره المعاصرون من هؤلاء لا ينطبق على ما صححه علماء الحديث سابقاً . والحمد لله .

وفي الختام : أسأله تعالى جل وعز أن يجعل عملي خالصاً لوجهه الكريم ، وأن يرزقني الصدق في القول ، والإخلاص في العمل ، ويعحسن نيتي وذريتي ، وأن يجعلني من خدمة دينه وحملته شرعه ، المتمثلين بسنة نبيه سيدنا محمد صلى الله عليه وآله وسلم قولاً وعملاً وسلوكاً ، وأن يغفر لي ولوالدي ولوالدي ولوالدي ولأزواجنا ومشايخنا ولأولادنا وللمسلمين ، ويحفظنا ظاهراً وباطناً ، ويجعله ذخيرة مدخرة ليوم لا ينفع فيه مال ولا بنون ، وأن يحشرنا جميعاً مع العلماء العاملين ، تحت لواء سيد المرسلين صلى الله عليه وآله وسلم ، إنه نعم المولى ونعم النصير ، وصلى الله وسلم على سيدنا ونبينا محمد وعلى آله وصحبه .

وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين .

وكتب

المدينة المنورة ٢٠ جمادى الأولى ١٤٠١ هـ

خليل إبراهيم ملاخاطر

نزىل المدينة المنورة

(٢ - مكانة الصحيحين)

البناء الأول الثناء عليهما

وفيه « عشرة فصول »

- الفصل الأول : مكانة الشيخين رحمهما الله تعالى .
- الفصل الثاني : طريقتهما في تأليف الصحيحين .
- الفصل الثالث : علو مكانة الصحيحين .
- الفصل الرابع : شروط الصحيحين .
- الفصل الخامس : مزايا الصحيحين .
- الفصل السادس : أقسام أحاديث الصحيحين .
- الفصل السابع : القطع بصحة أحاديثهما .
- الفصل الثامن : إفادتهما للعلم القطعي .
- الفصل التاسع : المستخرجات عليهما .
- الفصل العاشر : الصحيحان لم يستوعبا جميع الصحيح . وإنما أغلب أصح الصحيح .

